

تركيا: لمحة تاريخية وجغرافية واقتصادية

Turkey: A Historical, Geographical, and Economic Overview

م.د. بدر لفته نجم

Dr. Badr Lafta Najm

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Samarra of University / College of Education for Humanities

E-mail: badr.l.n@uosamarra.edu.iq

ORCID: <https://orcid.org/0009-0006-2802-2262>

الكلمات المفتاحية: تركيا، الدولة العثمانية، مصطفى كمال أتاتورك، الجمهورية التركية، الموقع الاستراتيجي، التحديث، الاقتصاد التركي.

Keywords: Turkey, Ottoman Empire, Mustafa Kemal Atatürk, Turkish Republic, Strategic Location, Modernization, Turkish Economy.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية تحليلية شاملة للدولة التركية من خلال تتبع مساراتها التاريخية، ومميزاتها الجغرافية، وواقعها الاقتصادي المعاصر. يتناول البحث التحولات الكبرى التي شهدتها البلاد منذ نشأة الدولة العثمانية التي استمرت لأكثر من ستة قرون، وصولاً إلى انهيارها وإعلان الجمهورية الحديثة عام ١٩٢٣ بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وما رافق ذلك من إصلاحات جذرية في الهوية السياسية والاجتماعية. كما يسلط الضوء على الموقع الجغرافي الفريد لتركيا كجسر بري وحضاري يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، وأهمية تحكمها في الممرات المائية الحيوية وخطوط نقل الطاقة الدولية.

وفي الجانب الاقتصادي، يحلل البحث تحول تركيا نحو اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات، مع استعراض التحديات الهيكلية التي تواجهها مثل التضخم وتقلبات العملة وتبعات عدم الاستقرار السياسي. وقد توصل البحث إلى أن قوة تركيا الإقليمية تستند إلى التفاعل المعقد بين إرثها التاريخي وموقعها الجيوسياسي، موصياً بضرورة تعزيز الاستقرار المؤسسي، ودعم الابتكار الصناعي، وتنويع الشراكات الدولية لتحقيق تنمية مستدامة.

Abstract:

This research provides a comprehensive analytical overview of the Turkish state by examining its historical trajectories, unique geographical features, and contemporary economic reality. The study explores the major transformations Turkey has undergone, from the establishment of the Ottoman Empire—which spanned over six centuries—to its collapse and the subsequent proclamation of the modern Republic in 1923 under the leadership of Mustafa Kemal Atatürk. It further highlights the radical reforms implemented during the Republican era, which reshaped Turkey's political and social identity through modernization and secularization.

The research also emphasizes Turkey's strategic geographical position as a bridge between Asia and Europe, and its critical role in controlling vital maritime straits and international energy corridors. Economically, the study analyzes Turkey's transition toward a diversified economy driven by the industrial, tourism, and service sectors, while addressing structural challenges such as inflation, currency fluctuations, and the impacts of political instability.

The findings suggest that Turkey's regional power is rooted in the complex interplay between its imperial legacy and its geopolitical positioning. The research concludes with recommendations focused on enhancing institutional stability, supporting industrial innovation, and diversifying international partnerships to achieve sustainable development.

المقدمة

تقتصر أهمية تركيا على موقعها الجغرافي المتميز، بل تتجذر في عمق تاريخها وتحولاتها السياسية والاقتصادية. فهي تمثل عبر العصور صلة وصل حضارية بين الشرق والغرب، بين آسيا وأوروبا، وتختزل في جغرافيتها المعقدة وثرواتها المتنوعة عوامل جذب استراتيجي طالما جعلتها في صلب الأحداث الدولية والإقليمية.

منذ أن نشأت الدولة العثمانية وحتى إعلان الجمهورية في بدايات القرن العشرين، مرت تركيا بمراحل تحول كبرى، انعكست بشكل مباشر على هويتها السياسية وتركيباتها الاجتماعية. فقد شكّل الانهيار العثماني بداية عهد جديد بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، الذي وضع أسس الدولة الحديثة من خلال إصلاحات واسعة غيرت من طبيعة النظام، ونقلت تركيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية.

ويسعى البحث إلى استعراض المحطات الرئيسية في تاريخ تركيا السياسي، وفهم كيف ساهمت العوامل الجغرافية في تحديد موقعها ودورها، مع تحليل دقيق للواقع الاقتصادي المعاصر، وتطور قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، والتحديات التي واجهتها الدولة في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وسينتهي البحث بتوصيات عملية تستند إلى تحليل شامل للعوامل المتداخلة في بناء مستقبل تركيا كقوة إقليمية.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية لقيام دولة تركيا

١- التاريخ العثماني ودوره في تشكيل تاريخ تركيا الحديث

يعود امتداد الدولة العثمانية إلى أكثر من ٦٠٠ عام، أذ تعد واحدة من أكبر الامبراطوريات في العالم وأكثرها توسعا استطاعت أن تحكم مناطق واسعة من آسيا وأوروبا وأفريقيا، تمكنت من خلالها أن تلعب دور محوري في تشكيل الهوية السياسية والاجتماعية في هذه المناطق.

تعود بدايات الدولة العثمانية إلى أواخر القرن الثالث عشر (قامت الدولة العثمانية على انقاض دولة السلاجقة في بداية القرن الرابع عشر ونهاية القرن الثالث عشر). (ياغي، ١٩٩٦)، حين ظهر عثمان الأول كقائد لقبائل الأناضول التركمانية (عثمان الأول: هو مؤسس الدولة العثمانية وأول سلاطينها، حكم من عام ١٢٩٩-١٣٢٦، ووضع الأساس لكيان سياسي تحول لاحقا إلى إمبراطورية عالمية (محمد، ٢٠٠٤، ص ٢٢)، مؤسسًا لنواة دولة توسعت تدريجيًا حتى أصبحت واحدة من أكبر الإمبراطوريات الإسلامية. امتدت أراضي الدولة العثمانية على مدى قرون لتشمل أجزاء شاسعة من جنوب شرق أوروبا، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا،

وارتكزت قوتها على هيكل إداري عسكري وديني حافظ على وحدة الإمبراطورية رغم التنوع القومي الديني فيه (جودة، 2005، ص 50-45).

انهيار الامبراطورية العثمانية والحرب العالمية الاولى

مع بداية القرن العشرين بدأت الدولة العثمانية بالتراجع بسبب ظروفها الداخلية والخارجية وخاصة بعد سلسلة الحروب التي خسرت فيها ، وشكلت الحرب العالمية ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، دخلت الدولة العثمانية في مرحلة الانهيار تحت وطأة الهزيمة العسكرية والاضطرابات الداخلية. (طفوش، ٢٠١١، ص ٣٣٤-٣٤٥)،

٢- اعلان قيام الجمهورية التركية والتحديات لقيامها

ونتيجة لذلك وُلدت الجمهورية التركية الحديثة في عام 1923 بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (وهو مؤسس الجمهورية التركية ولد عام ١٨٨١ واول رئيس لها ،قاد حرب الاستقلال التركية بعد انهيار الدولة العثمانية مؤسساً نظام الجمهورية العلماني الحديث ، قام بإصلاحات جذرية في مجال التعليم والقانون والسياسة واللغة ، هدفت الى تحديث الدولة على النمط الغربي بعد الغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ . (طفوش، ٢٠١١، ص ٣٩١)، الذي قاد عملية تغيير شاملة تمثلت في إلغاء الخلافة الاسلامية، وفصل الدين عن الدولة، وتبني النماذج الغربية في الإدارة والتعليم والقانون (حسني، 2010، ص 120-112).

لم تكن العقود التالية سهلة، فقد شهدت تركيا تحولات سياسية متلاحقة، فمنذ عام ١٩٤٦ بدأت تركيا انتقالها من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، إضافة إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية التي تركت آثاراً عميقة على الاستقرار الداخلي وتوازن السلطات. هذا الاضطراب السياسي ألقى بظلاله على كافة المجالات الأخرى، ولا سيما في الاقتصاد، حيث ارتبط النمو والركود بتقلبات الحكم (نور الدين، ٢٠١٦، ص ٩٩)

ومما تقدم عند تأمل السياق التاريخي لتشكيل الدولة التركية الحديثة، يتضح أن ما مرت به البلاد ليس مجرد انتقال من إمبراطورية إلى جمهورية، بل كان تحولاً جذرياً في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية. الدولة العثمانية، التي حكمت مساحات شاسعة لأكثر من ستة قرون، تركت أثراً عميقاً في هوية سكان المنطقة، ليس فقط في تركيا، بل في عدد كبير من الدول التي كانت ضمن نطاقها.

ومع سقوط الإمبراطورية عقب الحرب العالمية الأولى، واجهت تركيا تحديات وجودية، لم تقتصر على رسم حدود الدولة، بل شملت إعادة تعريف الهوية الوطنية. وهنا يبرز دور مصطفى كمال أتاتورك الذي قاد مشروعاً تحديثياً غير مسبوق، إذ لم يكن الهدف مجرد إنشاء نظام

جمهوري، بل بناء دولة حديثة من الصفر، تُفصل فيها الدين عن الدولة، ويُعاد تشكيل المجتمع وفق رؤية غربية.

وان التحولات التي تلت التأسيس لم تكن سلسلة، إذ إن الشعب التركي ظل ممزقاً بين ميراث الإمبراطورية العثمانية وبين القطيعة الصريحة التي فرضها النظام الجمهوري مع هذا الماضي. الإصلاحات التي طالت اللغة، والملبس، والتعليم، والإدارة، كانت صادمة في سرعتها وعمقها، لكنها أيضاً مثّلت حجر الأساس لبناء دولة ذات مؤسسات قوية.

في الواقع، يمكن القول إن تركيا لم تدخل العصر الحديث فقط بقرارات فوقية فرضها النظام الجديد، بل بفضل تفاعلات اجتماعية عميقة فرضت على الجميع التكيف مع واقع جديد. وهذا ما يجعل دراسة الخلفية التاريخية لتركيا ضرورية لفهم التوترات التي لا تزال تظهر في حاضرها، خصوصاً بين التيارات العلمانية والمحافظة، وبين التطلعات الأوروبية والجذور الإسلامية الشرقية.

الفصل الثاني: الجغرافيا والموقع الاستراتيجي

- ١- الموقع الجغرافي تتمتع تركيا بموقع جغرافي فريد قلماً نجد عناصره في دولة واحدة؛ فهي تمتد على قارتي آسيا وأوروبا، وتطل على ثلاثة بحار هي البحر الأسود شمالاً، وبحر إيجه غرباً، والبحر الأبيض المتوسط جنوباً. هذه الإطلالة البحرية المتعددة منحت تركيا بعداً استراتيجياً بالغ الأهمية، خصوصاً في مجالات التجارة والطاقة والأمن الإقليمي (سليم، ١٩٨٩، ص ١٥٠)
- ٢- الحدود والدول المجاورة تُتميز تركيا بموقع جغرافي مهم، إذ تقع عند نقطة التقاء قارتي آسيا وأوروبا مثلما ذكرنا، وتشكل جسراً برياً وطبيعياً بين الشرق والغرب. تمتد أراضيها على مساحة تقارب ٧٨٣،٥٦٢ كيلومتر مربع، أذ يشكّل الجزء الآسيوي منها حوالي ٩٧٪ من المساحة الكلية (منطقة الأناضول) (عبد العاطي، ٢٠٠٩، ص ٢٠ - ٢١)، بينما يشكل الجزء الأوروبي المعروف بمنطقة تراقيا ما تبقى، ويضم مدينة إسطنبول ذات الأهمية التاريخية والاستراتيجية. ويحد تركيا ثمانية دول هي: جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، إيران، العراق، سوريا، اليونان، وبلغاريا، وتعد حدودها مع سوريا الأكبر من بين جيرانها، إذ تمتد لحوالي ٨٢٢ كيلومتراً، إضافة إلى ذلك، تُطل تركيا على ثلاثة بحار رئيسية: البحر الأسود شمالاً، بحر إيجه غرباً، والبحر الأبيض المتوسط جنوباً (طرقجي، ٢٠٠١، ص ١٨٣).

٣- الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي

ان الموقع الجغرافي لتركيا يمنحها قدرة استثنائية على مراقبة والتحكم بخطوط التجارة والطاقة البحرية، وخصوصاً عبر مضيق البوسفور والدردنيل. كذلك، تمر من أراضيها العديد من خطوط الأنابيب الحيوية لنقل النفط والغاز من بحر قزوين وآسيا الوسطى نحو أوروبا، ما جعل منها مركز عبور رئيسي للطاقة. هذا الموقع لم ينعكس فقط على الجانب الاقتصادي، بل جعل من تركيا لاعباً أساسياً في القضايا الإقليمية والدولية، بما في ذلك التفاعلات السياسية في البلقان، القوقاز، والشرق الأوسط (سليم، ١٩٨٩، ص ١٥٥). كما أن تركيا تتحكم بمصادر مائية رئيسية، مثل نهري دجلة والفرات، اللذين يغذيان العراق وسوريا، مما يضيف بعداً جيوسياسياً للصراع في المنطقة (نايف، ٢٠١٢، ص ٦٠).

من هذا المنطلق، فإن الموقع الجغرافي لتركيا لا يمنحها فقط مزايا اقتصادية وأمنية، بل يضعها في قلب المعادلات الجيوسياسية الحساسة، حيث توازن بين علاقاتها بالغرب من جهة، وعمقها الإسلامي والآسيوي من جهة أخرى.

الفصل الثالث: الاقتصاد التركي الحديث

شهد الاقتصاد التركي خلال العقود الأخيرة تحولاً تدريجياً من نموذج تقليدي قائم على الزراعة إلى اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات حديثة مثل الصناعة، الخدمات، والسياحة وارتبط هذا التحول بشكل مباشر بالإصلاحات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة، وخاصة بعد ثمانينيات القرن العشرين، عندما بدأ الانفتاح على الأسواق العالمية وتحرير التجارة (الكاكائي، ٢٠١٥).

١- الزراعة: إرث الماضي وتحديات الحاضر تُعد الزراعة أحد الأعمدة التاريخية للاقتصاد التركي، إذ تحتضن تركيا أراضي خصبة ومناخ متنوع يسمح بزراعة محاصيل استراتيجية مثل القمح، والشعير، والقطن، والتبغ. ومع ذلك، فإن القطاع الزراعي يواجه تحديات متزايدة مثل تناقص الموارد المائية، وتغير المناخ، والهجرة الريفية نحو المدن (أوزان، 2010، ص 30-35) وعلى الرغم من دعم الدولة للمزارعين من خلال الإعانات وبرامج التحسين، إلا أن الإنتاجية ما زالت غير مستقرة، وتعتمد بشكل كبير على العوامل المناخية والسياسية.

٢- الصناعة: قاعدة النمو ومحرك التصدير دخلت تركيا مرحلة صناعية نشطة منذ مطلع الثمانينيات، متأثرة بسياسات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي. وشهدت البلاد نمواً ملحوظاً في صناعات مثل النسيج، والحديد، والصلب، والمنتجات الإلكترونية، والسيارات³ وتعتبر المنطقة الصناعية في بورصة وإسطنبول من أبرز مراكز الإنتاج، حيث يتم تصنيع العديد من المنتجات التي تُصدّر إلى أوروبا والشرق الأوسط.

لكن رغم هذا النمو، لا تزال الصناعة التركية تواجه عدة تحديات، من أبرزها اعتمادها على استيراد المواد الأولية والطاقة، مما يجعلها عرضة للتأثر بالتقلبات في أسعار الصرف والأسواق العالمية. كما أن الصناعة تعاني من فجوة في الابتكار التكنولوجي، وضعف في الاستثمار بالبحث والتطوير.

3- السياحة: ثروة ثقافية واقتصادية يُعتبر القطاع السياحي أحد أبرز مصادر الدخل القومي التركي، نظرًا لغنى البلاد بالمعالم التاريخية والتي يصل عددها إلى ٢١ موقعًا مصنفاً في التراث العالمي، والموارد الطبيعية، والمواقع الثقافية المصنفة عالميًا. تستقطب تركيا سنويًا ملايين الزوار إلى إسطنبول، وكابادوكيا، وأنطاليا، وغيرها من المدن التاريخية والساحلية (نايف، ٢٠١٢، ص ٦٠). وتُعد السياحة أيضًا مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة، خاصة في ظل تراجع قيمة الليرة التركية.

غير أن هذا القطاع تعرض لنكسات بسبب الأزمات السياسية والإرهاب، إضافة إلى جائحة كورونا، ما أبرز هشاشة اعتماده على الاستقرار الخارجي، وأهمية تنويع مصادر الجذب السياحي والتركيز على الجودة والخدمة

♦ الأزمات الاقتصادية: دورة متكررة من الصعود والهبوط لم يسلم الاقتصاد التركي من الأزمات، فقد واجه موجات تضخم عالية، وارتفاعًا كبيرًا في معدلات البطالة، إلى جانب تدهور قيمة الليرة التركية خلال السنوات الأخيرة، ما أثر على القوة الشرائية للمواطنين وزاد من كلفة الاستيراد (طه، ٢٠١٨، ص ٤٠-٤٨) هذه التقلبات كشفت عن هشاشة بعض السياسات الاقتصادية قصيرة المدى، وضعف الاستقلالية في قرارات البنك المركزي، وتأثير العوامل السياسية على الأداء الاقتصادي.

♦ العلاقات الاقتصادية الخارجية: طريق نحو التوازن تحاول تركيا تنويع شركائها الاقتصاديين من خلال توقيع اتفاقيات تجارة حرة، لا سيما مع دول الاتحاد الأوروبي، كما تسعى للعب دور استراتيجي في مشاريع الطاقة العابرة للقارات، خصوصًا أنابيب الغاز القادمة من آسيا إلى أوروبا عبر أراضيها (طه، ٢٠١٨، ص ٤٠-٤٨)

هذا الدور يعزز مكانة تركيا كـ "ممر للطاقة"، ويمنحها نفوذًا اقتصاديًا وجيوسياسيًا في آنٍ واحد.

ومما تقدم نرى أن بنية الاقتصاد التركي تعكس مزيجًا من الطموح والتحديات. فبينما تُظهر المؤشرات التنموية رغبة الدولة في التحول إلى قوة صناعية وسياحية إقليمية، إلا أن

المعوقات الداخلية، مثل غياب الاستقرار السياسي، والتقلبات في السياسات النقدية، لا تزال تُشكل عقبة أمام تحقيق تنمية مستدامة.

يبرز من ذلك ضرورة تطوير استراتيجية طويلة الأمد توازن بين دعم القطاعات التقليدية، كالزراعة، وبين تعزيز الابتكار التكنولوجي في الصناعة، وتقوية السياحة النوعية، وتقليل التبعية للأسواق الخارجية

الخاتمة

تُظهر التجربة التركية، منذ نشأة الدولة العثمانية وحتى الجمهورية الحديثة، كيف أن التفاعل المعقد بين التاريخ والجغرافيا والاقتصاد يمكن أن يُنتج دولة ذات طابع خاص، تجمع بين الإرث الإمبراطوري والتحديث المؤسسي. فقد ساهمت التحولات السياسية الكبرى، ولا سيما في القرن العشرين، في إعادة تشكيل بنية الدولة التركية، وتوجيهها نحو نموذج جديد من الإدارة والتنمية.

الموقع الجغرافي لتركيا لم يكن مجرد عامل طبيعي، بل تحول إلى أداة استراتيجية لعبت دوراً حاسماً في تموضع تركيا على الخريطة الإقليمية والدولية. هذا الموقع، بما يحمله من مضائق بحرية وحدود مع دول متباينة، كان ولا يزال مصدراً للقوة، وفي الوقت ذاته عنصراً للضغط الجيوسياسي.

أما في المجال الاقتصادي، فإن تنوع الموارد وتعدد القطاعات المنتجة منح تركيا قاعدة واسعة للتحرك نحو اقتصاد مرن. غير أن هذا المسار لم يخلُ من العقبات، حيث واجهت البلاد أزمات متكررة، انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي والاجتماعي، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات أكثر استدامة وأقل خضوعاً للتقلبات السياسية والظروف الخارجية. وعليه، فإن فهم التجربة التركية لا يكتمل إلا من خلال النظر إلى تكامل الأبعاد الثلاثة – التاريخي، والجغرافي، والاقتصادي – كعناصر متداخلة تُسهم مجتمعة في تشكيل حاضر تركيا وتطلعاتها المستقبلية.

التوصيات

١. تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي من خلال دعم المؤسسات الديمقراطية والحد من تدخل العوامل السياسية في القرار الاقتصادي، بما يسهم في خلق بيئة مواتية للاستثمار والنمو.
٢. الاستفادة القصوى من الموقع الجغرافي عبر تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة، وترسيخ دور تركيا كمر إقليمي رئيسي في شبكات التجارة والطاقة العالمية.
3. تنمية قطاع الزراعة عبر تحديث الأساليب الزراعية، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتشجيع الأبحاث الزراعية لرفع الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي.
٣. تعزيز الصناعة القائمة على الابتكار من خلال دعم مشاريع البحث والتطوير، وتحفيز الصناعات التكنولوجية والرقمية، وتقليل الاعتماد على المواد الخام المستوردة.
- تنمية السياحة المستدامة التي توازن بين الاستغلال الاقتصادي للمواقع التاريخية والطبيعية، وبين الحفاظ على البيئة والثقافة المحلية، بما يضمن ديمومة القطاع.
6. تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية، وتوسيع الاتفاقيات التجارية مع مختلف التكتلات، لتقليل الاعتماد على أسواق محددة، وحماية الاقتصاد التركي من التقلبات السياسية العالمية.

المصادر

- أوزان، فريد. (٢٠١٠). *الجغرافيا السياسية لتركيا*. دار الفكر.
- الحيايلى، عبد الأمير عباس، & الكاكائي، وحيد إنعام. (٢٠١٥). *الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط: دراسة في الجغرافية السياسية*. مجلة العلوم القانونية والسياسية،
- سليم، محمد السيد. (١٩٨٩). *تحليل السياسة الخارجية*. مكتبة النهضة المصرية.
- طرقجي، مصطفى. (٢٠٠١). مقدمات لتطوير العلاقات العربية التركية. *شؤون الأوسط*، (١٠١)، ١٨٣.
- طفوش، محمد سهيل. (٢٠١١). *تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة* (ط. ٧). دار النفائس.
- طه، خالد الخطيب. (٢٠١٨). *الأزمات الاقتصادية في تركيا*. المركز العربي للدراسات الاقتصادية.
- عبد العاطي، محمد (محرر). (٢٠٠٩). *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*. مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم.
- فؤاد، محمد. (٢٠٠٤). *تاريخ الدولة العثمانية: من النشأة إلى الانحلال*. دار النهضة العربية.
- محمد الحسين. (٢٠١٤). *تركيا في العلاقات الاقتصادية الدولية*. دار المشرق.
- نايف، الوليد ضيف الله عوض. (٢٠١٢). *العلاقات الخليجية التركية: دراسة في تأثير المحددات الإقليمية والدولية* (٢٠٠٩-٢٠٠١). رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- نور الدين، محمد. (٢٠١٦). *انقلابات تركيا من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان*. دار الرئيس للكتب والنشر.
- ياغي، إسماعيل أحمد. (١٩٩٦). *الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث*. مكتبة العبيكان.
- يوسف، مروان. (٢٠١٥). *تركيا والموقع الاستراتيجي*. دار العلوم.

References

- Abdel-Aaty, Mohammed (Ed.). (2009). Turkey: Between Internal Challenges and External Bets. Al Jazeera Center for Studies, Arab Scientific Publishers.
- Al-Hayali, Abdul Amir Abbas, & Al-Kakaei, Waheed Inam. (2015). The Geographical Location of Turkey and Its Importance in the Middle East: A Study in Political Geography. Journal of Legal and Political Sciences.
- Al-Hussein, Mohammed. (2014). Turkey in International Economic Relations. Dar Al-Mashreq.
- Fouad, Mohammed. (2004). History of the Ottoman Empire: From Establishment to Dissolution. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Nayef, Al-Waleed Dhaifallah Awad. (2012). Gulf-Turkish Relations: A Study of the Impact of Regional and International Determinants (2001-2009). Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
- Nour El-Din, Mohammed. (2016). Turkey's Coups: From Adnan Menderes to Recep



- Tayyip Erdogan. Al-Rayyes Books and Publishing.
- Ozan, Farid. (2010). The Political Geography of Turkey. Dar Al-Fikr.
- Salim, Mohammed Al-Sayyid. (1989). Analysis of Foreign Policy. Al-Nahda Al-Masriya Library.
- Taha, Khalid Al-Khatib. (2018). Economic Crises in Turkey. The Arab Center for Economic Studies.
- Taraqji, Mustafa. (2001). Introductions to the Development of Arab-Turkish Relations. Middle East Affairs, (101), 183.
- Tuffush, Mohammed Suhail. (2011). History of the Ottomans: From the Rise of the State to the Overthrow of the Caliphate (7th ed.). Dar Al-Nafaes.
- Yaghi, Ismail Ahmed. (1996). The Ottoman State in Modern Islamic History. Obeikan Library.
- Youssef, Marwan. (2015). Turkey and the Strategic Location. Dar Al-Uloom.